

(الياهو سلفنزر - هارتس ، ١٩٧٥/٣/٢) .

نتائج مقلقة

تشير المصادر الاسرائيلية الى ان النفوذ الاقتصادي العربي، والمقاطعة الاقتصادية العربية، يحققان بعض النتائج المقلقة بالنسبة لاسرائيل ، مما يفسر الحملة الرسمية والشعبية الاسرائيلية والصهيونية ضد « الحرب الاقتصادية العربية » ، تلك الحملة التي اتخذ طابع « قرع أجراس الخطر » .

بدأت هذه الحملة عندما نشر لأول مرة ، مع بداية السنة الحالية ، في فرنسا وبريطانيا ، عن اضرار تعرضت لها بنوك يهودية في الدولتين . ودار الحديث بالتحديد عن اضرار لحقت ببنك لازار اخوان في فرنسا ، وبنكي روتشيلد وواربورغ في لندن . وذكر ان اصحاب هذه البنوك يهودون « اتباع سياسة هادئة ، لان النشر الصاخب قد يكون دلالة ضعف ... رغم أنهم يعتقدون أن التهديد سيظل مستمرا ، طالما بقيت الاموال تتدفق على العرب وطالما يستمر النزاع العربي الاسرائيلي » (معاريف ، ١٩٧٥/٢/٢٤) . وذكر ايضا ان « التهديد سيثمل دولا اوروبية أخرى ، كالمانيا الغربية مثلا ، خاصة وان العرب سيزيدون من نشاطهم المالي في اوروبا عامة ... » (يديعوت احرونوت ، ١٩٧٥/٢/١٦) .

مع ذلك استقبلت بعض المنظمات الصهيونية الاميركية الاتباء الواردة من اوروبا واستخدمتها « كإذار لليهود وكدعوة لهم لشن حرب دفاعية ضد محاولة العرب خنق اسرائيل اقتصاديا » (يوفال اليتسور - معاريف ، ١٩٧٥/٢/٢٤) . ونشرت في هذا الاطار ، اسماء بعض المؤسسات الاقتصادية الاميركية التي « خضعت » للمقاطعة العربية ، بهدف التحريض ضدها ، وضد بعض الشخصيات السياسية - الاقتصادية الاميركية « المنحازة للعرب » ، مثل السناتور شارل بيرسي ونائبه السابق بيتر باترسون « المرشح لخلافة وزير الاقتصاد الحالي سايمون ، وهو الان رئيس شركة لاهمان اخوان ، التي تقلص فيها النفوذ اليهودي الى الصفر ، ونائبه جورج بول عدو اسرائيل اللدود » (معاريف ، ١٩٧٥/٢/٢١) .

كذلك أعلنت منظمة « بني بريت » الصهيونية

وكتب آخر : « ان المعلومات حول استخدام المال العربي ضد اسرائيل واليهود ، لا تشكل ظاهرة جديدة ، ولكن الجديد هو في حجم هذا الاستخدام الناتج عن تعاضم القوة المالية العربية ... يبدو انه ليس من الممكن منع سيطرة العرب على قطاع واسع من السوق العالمية . لذلك يجب محاولة تسير النفوذ العربي في قنوات اقتصادية ، لا تخرج الى المجال السياسي . واذا لم يتم هذا الان ، فقد توفت الفرصة الاخيرة لذلك ... » (ناحوم برناع - داغار ، ١٩٧٥/٢/٢٨) . وأشار البعض الى ان دول النفط العربية ، تقوم بنشاطات في الولايات المتحدة الاميركية خارجة عن المجال الاقتصادي ، ويمكن تنسيبها الى ثلاثة مجالات : (١) اجبار شركات اميركية على قطع علاقاتها مع اسرائيل ، (٢) التمييز ضد شركات يهودية لمجرد ان يهود يملكونها ، (٣) الاشرط ان يكون عاملو الشركات والادارة الاميركية في دول النفط من غير اليهود (المصدر نفسه) . ونقلت احدى الصحف الاسرائيلية عن الرأسمالي الصهيوني ، دافيد روتشيلد في باريس ، قوله : « ان بنوك العرب في اوروبا قليلة وصغيرة حتى الان ، ولكنها ستزداد وستقوى باستمرار ، بسبب واردات النفط ، وعندها ستكون خطرة على كل من يريد العرب مقاطعتهم ... والكويت هي القائدة الخطرة في هذا المضمار » (عل همشمار ، ١٩٧٥/٢/٢٠) .

وتركز الدوائر الاسرائيلية ، بشكل خاص ، على « خطر » النفوذ الاقتصادي العربي في الولايات المتحدة الاميركية بالذات : « ان التعامل بين العرب واميركا يضر بعلاقات اسرائيل الاقتصادية والسياسية ايضا مع حليفها الرئيسية ... » (من افتتاحية داغار ، ١٩٧٥/٢/٢٧) . وذكر احد المرسلين ان اقصى ما يقلق اسرائيل هو « ان شركات اميركية كثيرة تقاطع اسرائيل لكي تفوز برضى العرب ، بدون ان يطلب ذلك منها . وهي تجد لذلك مبررات كثيرة ومختلفة ... » (نسيم كفتي - يديعوت احرونوت ، ١٩٧٥/٢/٢) ، بينما هبر آخر عن قلق اسرائيل بقوله « تبدو اسرائيل في الولايات المتحدة على انها تجربة فاشلة ، اذ انها ما زالت تعيش على الجبرعات والامانات وهذا ما قاله العرب دائما . واما العرب فينظر اليهم هناك على انهم موجة المستقبل »